

بيان مشترك

بمناسبة اليوم الدولي للتسامح

نوجه بالنداء العاجل والإنساني

لوقف المفوري لدّوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية

والدعوة لسيادة المواطنة وتعزيز قيم التسامح وحقوق الإنسان والمعاهدة وقيم الديمocrاطية وسيادة القانون

2- إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شئ اتخاذ موقف ايجابي فيه إقرار بحق الآخرين في المتمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا. ولما يجوز بأي حال الماحتاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والمدول.

3- إن التسامح مسؤولية تشكل عمد حقوق الإنسان والمعاهدة (بما في ذلك المتعالية الثقافية) والديمocratie وحكم القانون. وهو ينطوي على نبذ المدوغماتية والاستبدادية وثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

4- ولا تعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو المتفاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكياتهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وهي أن يطابق مظاهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

2- إن التسامح على مستوى الدولة يتضمن العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية. وهو يقتضي أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز. فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى

الإحباط والمعدانية والمعصب.

2-2 وبغية إشاعة المزيد من التسامح في المجتمع، ينبغي للدول أن تصادق على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وأن تصوغ عند الحاجة تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده.

3-2 والتسامح ضروري بين الأفراد وعلى صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، وأن جهود تعزيز التسامح وتكوين المواقف القائمة على المانفصال والبعض والتضامن ينبغي أن تبذل في المدارس والجامعات وعن طريق التعليم غير النظامي وفي المنزل وفي موضع العمل. وبإمكان وسائل الإعلام والاتصال أن تضطلع بدور بناء في تيسير التحاور والمناقشة بصورة حرة ومفتوحة، وفي نشر قيم التسامح وإبراز مخاطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات والأيديولوجيات غير المتسامحة.

4- إن التعليم هو أنسج المؤسّائل لمنع اللامتسامح، وأول خطوة في مجال التسامح، هي تعليم الناس الحقوق والمحريات التي يتشاركون فيها وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والمحريات فضلاً عن تعزيز عزمهم على حماية حقوق وحرمات الآخرين.

5- إننا نأخذ على عاتقنا العمل على تعزيز التسامح واللامعنف عن طريق برامج ومؤسسات تعنى ب المجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال.

هذه المواد من إعلان المبادئ بشأن التسامح، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعية في باريس في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام في الفترة من 25 تشرين الأول /أكتوبر إلى 16 تشرين الثاني /نوفمبر 1995.

بمناسبة اليوم الدولي للتسامح والذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعية في باريس في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام في الفترة من 2510 إلى 1611 من عام 1995.

تستقبل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا هذا اليوم مع مناصري ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان، وأنصار المسلمين والحرية ضد الحرب ضد العنف والتعصب وثقافة إلغاء الآخر وتهميشه وتدمير المختلف، وتحبيها كمناسبة في وجه المانتهاكات المتواصلة والاتهادات المصريح والمستترة على حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وسياسات التمييز ضد المرأة والمطفل ضد الأقلليات، وتتزامن هذه الذكرى هذا العام (2011) وسوريا تعيش أزمة سياسية عاصفة، ترافقت مع حالة عنف مسلح، نتج عن قيام السلطات السورية باستعمال المدفع المدفع لللاحتجاجات السلمية والمطالبة بالتغيير الديمقراطي في سوريا، وكذلك مع بعض الاشتباكات المسلحة، وكذلك عمليات

المغتیال والخطف

مما أدى إلى سقوط أعداداً كبيرة من المضحايا (قتلى وجرحى) من المدنيين والجيش والشرطة، كذلك ترافق هذه الحالة العنفية الدامية مع موجة اعتقالات تعسفية طالت العديد من النشطاء والسياسيين ومنظمي التظاهرات والمشاركين فيها.

مما جعل

الازمة السورية توضح مدى وعمق المعوقات البنوية لثقافة التسامح والسلام والمحوار والحق بالاختلاف والتنوع بالمعنى الواسع للكلمة، وجعل التحديات الحاضرة والمستقبلية أمام المجتمع السوري أكثر مأزقية وإشكالية ومحفوفة بالمخاطر.

إننا ندعو إلى تبني وتعليم ونشر مجموعة القيم التي يسودها التسامح كنهج حضاري يقضي بمنح الآخرين حرية التعبير عن الآراء والآفكار المغایبة، وضرورة العيش وفقاً للمبادئ والمعتقدات المتداخلة والمختلفة، حيث إن التسامح ثقافة تحمل في صميمها الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، فهو يشمل الجميع، من كل الانتماءات والهويات الدينية والقومية والاثنية.

إن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية ومن منظورها الحقوقى ترى: إن سيادة ثقافة التسامح هو حق إنساني وضمانة

لما

أساسية تسمح بإشاعة المناخات المضورية من أجل

رسة

كافحة حقوق

الإنسان الأخرى. ففي جوهر ثقافة التسامح تكمن مجموعة من القيم تعتمد في جوهرها على:

· الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها، والعمل على التربية عليها وتعليمها.

· إهلاء الدور العملي للمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في مواجهة الآثار المادية والنفسية للعنف المباشر وغير المباشر، أيًا كان مصدره حكومياً أو غير حكومي.

· أن بناء ثقافة التسامح يعتمد على توسيع حق المشاركة، وسيادة ثقافة الحوار بين مختلف المكونات المجتمعية، بعيداً عن ثقافة العنف والبغاء والتهميش.

· العمل الجدي من أجل صيانة حقوق الإنسان والحفاظ عليها، وتمكين المواطنين من حقوقهم، وسيادة عمليات المسائلة والمصالحة والإنصاف والتي تسهم في الحد من العنف أو منعه، وتعزيز قدرات المواطنين (نساء ورجال أطفالاً ذكوراً وإناثاً) في ثقافاتهم على تقوية مناخات العدالة وحقوق الإنسان للجميع وبناء مؤسسات ديمقراطية، وتصدي للآثار التدميرية التي خلفتها ثقافة الملون الواحد.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا نعمل من أجل نشر وتعزيز ثقافة وقيم حقوق الإنسان والمواطنة والتسامح واللاعنف ونعمل من أجل تقديم اقتراحات ترتكز على تنمية وعي المواطنة والانفتاح على ثقافات الآخرين، واحترام كرامة الإنسان والمفرقة بين البشر، والعمل على درء التزاعات أو على حلها بوسائل غير عنيفة.

وبمناسبة مرور هذه الذكرى والموضعية السورية المؤلمة والمدامية، فإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ نتوجه بالتعازى المحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع المجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال، أيا كانت مصادرها ومبرراتها، وإن نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقوقهم في المجتمع والاحتجاج الإسلامي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والم合法ة والعادلة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعاً على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد دون أي استثناء.

لجميع أبناءه

واننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، نؤكد على أن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأفهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، إن حرية الرأي والتعبير، مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة المقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن القواعد الأممية فيه، فلما يجوز الانتقاد منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتخص بالإنسان، ولا يجوز المساس بها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل انتقاد على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة، إذ ندين ونستنكر بشدة الم اعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكشف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق والحربيات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك، ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، وبمناسبة اليوم العالمي للتسامح، وفي ظل المظروف الحرجة التي تمر بها سوريا، نتوجه إلى الحكومة السورية، من أجل تحمل مسؤولياتها كاملة والعمل على:

1- الوقف الفوري لدودمة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وآيا كانت أشكاله ومبراته.

2- اتخاذ قرار عاجل وفعال في إعادة الجيش إلى مواجهة وفك الحصار عن المدن والبلدات وتحقيق وتفعيل مبدأ حيادية الجيش أمام المخاوف المذهبية الداخلية، وعودته إلى ثكناته لأداء مهمته في حماية الوطن والشعب، وضمان وحدة البلد.

3- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلي عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، تقوم بالكشف عن المسئلين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

4- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترض بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

5- كف أيدي الأجهزة الأمنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر المكافحة المراقبة والمراقبين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلى.

6- وضع جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الإشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوى التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحامين بالاتصال بهم وكليهم في جميع مراكز التوقيف

7- الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

8- اتخاذ التدابير الملزمة والمفعالة لضمان ممارسة حق المجتمع الإسلامي ممارسة فعلية.

9- ضمان الحقوق والحربيات الأساسية لتحقيق الإنسان في سوريا، عبر تفعيل مرسوم الماء حالة الطوارئ والأحكام العرفية

10- ضرورة احتواء الدستور السوري على فصول متقدمة حول حقوق الإنسان بما في ذلك المضامنات المناسبة لإنعامها، مع إصدار قوانين جديدة تتضمن جميع الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان والتي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية.

11- ضرورة إدخال عدداً من المضامنات الدستورية ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وإضفاء وضعية قانونية على منظمات حقوق الإنسان مما يسمح بمشاركة فعالة وواسعة للمجتمع المدني وهيئاته.

12- أن تكف السلطات السورية عن أسلوب المعاملات القمعية واستعمال القوة المفرطة، والذي ساهم بزيادة التدهور في الأوضاع وسوء الأحوال المعيشية وتعيق الأزمات المجتمعية. ولم يساهم هذا الأسلوب القمعي بتهدئة الأجواء ولا بالعمل على إيجاد الحلول السليمة بمشاركة السوريين على اختلاف انتسابهم ومشاربهم. بهذه الحلول التي ستكون بمثابة المضمونات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 16/11/2011

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا

1- لجان الدفاع عن المحرّيات الديموقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ح.).

2- الملجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا

4- منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماض

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا.

6- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والمحريات العامة في سوريا (DAD)